

التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر: المسار والتحديات ما بين 1999-2020

Political and economic transitions in Algeria :
Path and challenges 1999/2020

د. بن رحو بن علال سهام*

مخبر حقوق الإنسان والحريات العامة،
 جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
 sbenallal@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/02/13

ط.د. قوري ستي

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية،
 جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
 sgouri2019@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

تمثل التحولات السياسية والاقتصادية ميزة القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كإشارة للتغيرات التي مست الأنظمة السياسية بهدف الاندماج في النظام العالمي وترسيخ النظام الدولي الجديد، باتباع إجراءات وقواعد وتداخل عوامل داخلية وخارجية لترسيخ الديمقراطية واليات السوق الحر. وسعيًا من الجزائر للتكيف مع التغيرات الدولية، أجريت إصلاحات سياسية لدعم الديمقراطية وترسيخها، ومعالجة اختلالات النظام السياسي واحتواء القوى المتصارعة للحفاظ على مختلف التوازنات الداخلية. كما تؤثر في عملية التحول عوامل داخلية وخارجية ولترسيخ التحول السياسي يفترض وجود إرادة سياسية للنخبة الحاكمة ودعم المعارضة السياسية وفعالية المجتمع المدني. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام السياسي الجزائري يراهن على ترسيخ الديمقراطية من خلال تطبيق الإصلاحات رغم محدوديتها واقعيًا نظرًا للعراقيل البيروقراطية والمحاربة وتفشي الفساد في المؤسسات الرسمية للدولة، ويبقى الرهان على بناء جزائر جديدة بأسس ديمقراطية و اقتصاد قوي قادر على المنافسة والاندماج في الاقتصاد الدولي.

الكلمات المفتاحية: تحولات سياسية؛ تحولات اقتصادية؛ الجزائر؛ مسار التحولات السياسية والاقتصادية؛ تحديات التحولات في الجزائر.

Abstract :

The political and economic transformations represented the feature of the twentieth century after the collapse of the Soviet Union as a sign of the changes that affected the political regimes with the aim of integrating into the world order and consolidating the new international order by following procedures and rules and the overlapping of internal and external factors to consolidate democracy and the mechanisms of the free market. In pursuit of Algeria to adapt to international changes, democracy has adopted by conducting political reforms and to address the imbalances of the political system in terms of its structure and structures in order to consolidate its legitimacy and contain the conflicting forces to maintain various internal balances. The transformation process is influenced by internal and external factors. In order to consolidate the political transformation, it is assumed that there is a political will for the ruling elite, support for the political opposition and the effectiveness of civil society.

Key Words: Political transitions, Economic transitions, Algeria, The course of political and economic transformations ,Challenges of transformations in Algeria.

JEL Classification: A12

*مرسل المقال: د. بن علال بن رحو سهام (sbenallal@gmail.com)

مقدمة:

أبرزت تحولات النظام الدولي فترة التسعينيات تغيير في بنية وهياكل وادوار النظم السياسية حيث أثار موضوع التحولات السياسية اهتمام المفكرين خاصة علماء السياسة لما له من تداعيات على الأنظمة السياسية، تتحكم في عملية التحولات السياسية والاقتصادية متغيرات داخلية وخارجية تختلف من دولة لأخرى. في خضم الظروف السياسية والاقتصادية الدولية فإن انعكاسها على النظام السياسي الجزائري اتضح من خلال الإصلاحات السياسية المتخذة للتكيف مع المتغيرات الجديدة، ركز النظام السياسي الجزائري في إصلاحاته على الدستور كأساس للدولة حيث بينت التعديلات الدستورية صراع مختلف القوى السياسية والنخب للحفاظ على التوازنات الداخلية والمصالح وتجنب الأزمات والتدخلات الخارجية.

وكإشكالية تطرح الدراسة ما يلي: إلى أي مدى ترتبط التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر بتأثير العوامل الداخلية والخارجية؟

وتتفرع إلى الأسئلة الآتية:

- ما واقع التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر؟
 - ماهي أهم التحديات التي يواجهها النظام السياسي في ظل المتغيرات الدولية؟
- أما الفرضية المقترحة فيمكن صياغتها كالآتي: ترهّن التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر بفعالية تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية.
- وتتفرع إلى الفرضيات التالية:

- ترتبط التحولات السياسية في الجزائر بالإصلاحات المتبناة من طرف النظام السياسي.
 - يسعى النظام السياسي لتحقيق الأمن في ظل المتغيرات الإرباكية المحيطة بالجزائر من تدهور الوضع الأمني.
- تتمثل أهمية دراسة موضوعنا في معرفة أهم التحولات السياسية والاقتصادية التي مست النظام السياسي الجزائري فترة التسعينيات بالتركيز على تداعيات المرحلة، وتحليل فترة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لما تكتسبه من أهمية على المستوى السياسي وكمرجعية على المستوى الأكاديمي.
- أما الهدف الحقيقي من دراستنا تحليل الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر في إطار أكاديمي علمي كما نسعى لبنين التحديات المواجهة للنظام السياسي والسياسات المنتهجة لمواجهة التحديات.
- بالنسبة للمنهجية المتبعة:** استندنا في دراستنا على المنهج التاريخي لتحليل الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر، والمنهج الوصفي لعرض الحقائق والبيانات بهدف تحليلها موضوعيا وعلميا، إضافة للاقترب المؤسسي وصانع القرار باعتبار الأخير يركز على متخذي القرارات والمؤسسات الفاعلة في مختلف القرارات خاصة السياسية منها.
- تقسيم الدراسة:** لطرح موضوعنا علميا ارتأينا تقسيمه لثلاث محاور أساسية من خلال مقدمة كتمهيد للموضوع ثم تحليل واقع الممارسة السياسية (المحور الأول)، لنتناول التغيرات السياسية والاقتصادية في الجزائر (المحور الثاني) وأخيرا نفصل في التحديات المواجهة للجزائر من الجانب السياسي والاقتصادي وبعدها خاتمة لموضوع دراستنا.

I. واقع الممارسة السياسية في الجزائر:

أقر النظام السياسي الجزائري بإصلاحات سياسية واقتصادية بموجب دستور 1989 والمتضمن الانتقال للتعددية الحزبية والسياسية والانفتاح على آليات الاقتصاد الليبرالي الحر، لذا فان دستور 1989 يعتبر المؤسس للجمهورية الثانية في الجزائر لتضمنه نقلة نوعية وجذرية بالتخلي عن النظام الاشتراكي الذي انتهجه النظام السياسي منذ استقلال الدولة ذو الاتجاه الأحادي سياسيا والذي خلف أزمة شرعية سياسية بعد إيقاف مسار الانتخابات سنة 1991، كما شكل دستور 1989 نقلة نوعية للمسار القانوني والسياسي في الجزائر. غير أن الجزائر شهدت فترة التسعينيات مرحلة انتقالية وذلك نتيجة الفراغ الدستوري والمؤسسي بالمعاناة من أزمة أمنية وسياسية وفرض عزلة دولية.

1. عوامل الانتقال للتعددية السياسية في الجزائر:

تعددت عوامل التحول السياسي في الجزائر من تأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لتشهد الجزائر أزمة داخلية وعزلة دولية.

1.1. العوامل الخارجية:

انعكست تطورات البيئة الدولية على الجزائر بفقدان أنظمة الحزب الواحد لشرعيتها السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإفراز نظام أحادي القطبية دوليا بهيمنة أمريكية بالتركيز على العولة واليات اقتصاد السوق، تحول الصراع من إيديولوجي عسكري لصراع اقتصادي حضاري بعد هيمنة النموذج الليبرالي وأصبح التعامل بمبدأ القوة الناعمة الذكية بدلا من القوة الصلبة "العسكرية"، تنامي النزعة الاثنية والحروب الأهلية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال دول أوروبا الشرقية. يشكل العامل الاقتصادي احد عوامل قوة الدول ولذا فان معاناة الدول من المديونية يجعلها رهينة المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى كالإستراتيجية المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك الدولي "المشروطة السياسية" لدعم اقتصاد الدول النامية.

2.1. العوامل الداخلية:

تتمثل في وجود صراع داخل النظام السياسي بسبب الأوضاع الكامنة وتصادم الحركات الاحتجاجات التي شهدتها المجتمع الجزائري ما دل على ضعف وعدم قدرة النظام السياسي للتكيف ومواجهة الأزمات الداخلية واستيعابها وتنتج عنها أزمة شرعية سياسية، أزمة مشاركة سياسية بسبب عجز المؤسسات السياسية لاستيعاب مختلف القوى الاجتماعية و السياسية التي أقصاها الحزب الواحد وقمع الحريات الفردية والجماعية (عنصر العياشي، 1999)، ضعف وعدم فعالية المعارضة السياسية. إضافة لهشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لان انخفاض أسعار البترول أدى لتدهور القدرة الشرائية للمجتمع لان الاقتصاد الوطني ريعي ويدل ذلك على فشل السياسات التنموية المتبناة من طرف النظام ما أدى لبروز اختلالات اقتصادية أدت لحرب أهلية داخلية وفراغ دستوري "مرحلة انتقالية".

تميزت المرحلة الانتقالية بعدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، سیرت الدولة في هذه المرحلة بميثاق استشارية دستوريا منها المجلس الأعلى للأمن (فوزي اوصديق، 2008)، يتولى المجلس الأعلى صلاحيات رئيس الجمهورية ويقوم بتعين رئيس الدولة من بين أعضاءه. عين "محمد بوضياف" كرئيس للدولة بدعم من المؤسسة العسكرية لتسيير شؤون الدولة غير انه اغتيل بعد أشهر معدودة من توليه السلطة السياسية بعنابة ليعين "علي كافي" (James Ciment, 1997) خلفا له 1994/1992 إلا أن الأوضاع السياسية تميزت بالفوضى وعدم الاستقرار. كما عين بعدها "الأمين زروال" رئيسا للدولة (ناصر الدين طاهر، 2017) بدعم من المؤسسة العسكرية و سعيًا منه لاسترجاع شرعية النظام السياسي وتحسيد نقلة نوعية فيما يخص العملية السياسية واستكمال تفعيل المؤسسات الدستورية، وفي إطار العملية السياسية اقر انتخابات رئاسية مسبقة. جسد "زروال" نقلة نوعية في العملية السياسية بتفعيل المؤسسات الدستورية، إضفاء الشرعية على النظام السياسي، استيعاب المعارضة وبناء الديمقراطية سعيًا منه لتحقيق الأمن واستقرار الأوضاع من خلال تبني آلية المصالحة الوطنية كحل لازمة الأمنية.

وقد دعا الرئيس "اليامين زروال" لانتخابات رئاسية مسبقة تنافس عليها سبعة متنافسين وفاز بها "عبد العزيز بوتفليقة" كرئيس للجمهورية بنسبة 73.79% بعد انسحاب باقي المتنافسين بحجة تزوير الانتخابات. اعتمد "بوتفليقة" على علاقاته لاسترجاع مكانة الجزائر إقليميا ودوليا واستمر في سياسة الحوار والمصالحة الوطنية لإقرار الأمن والسلم الداخلي فتحسنت الأوضاع الداخلية واستطاعت الجزائر الخروج من عزلتها الدولية. تعهد "بوتفليقة" بإقرار الأمن والسلم واسترجاع المكانة الدولية للجزائر فتنى إصلاحات سنتناولها لاحقا.

2. الإصلاحات السياسية في الجزائر:

تضمنت الهندسة الانتخابية إجراء انتخابات محلية وتشريعية إضافة لإقرار الرئيس إصلاحات سياسية وتمثلت في التعديلات الدستورية لسنة 2002، 2008، 2012 والتعديل الدستوري 2016 للتكيف مع التحولات السياسية ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

2.1. التعديل الدستوري 2008/2002:

استند الرئيس "بوتفليقة" لآلية المصالحة الوطنية كامتداد لقوانين الرحمة والوئام المدني وإستراتيجية لحل الأزمة الأمنية والية لإعادة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر اعتمادا على معايير المواطنة، الحرية واحترام حقوق الإنسان. اعتمد صانع القرار الجزائري مشروع المصالحة الوطنية بموجب إصدار المرسوم الرئاسي رقم 278/05 والمعروض على الاستفتاء بتاريخ 2005/08/14 في إطار العهدة الثانية لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة".

إن التعديل الدستوري لسنة 2002 كان بموجب تعديل دستور 1996 وذلك بنص قانون 03/02 المؤرخ في 2002/04/10، تميز الأخير بدسترة اللهجة الامازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربي (فاروق أبوسراج الذهب، 2006) نتيجة الاحتجاجات التي قام بها السكان الناطقين باللغة الامازيغية للاعتراف باللهجة



الامازيغية كلغة وطنية. إن دسترة اللغة الامازيغية يفتح الباب على مصراعيه لمطالبة الناطقين باللهجات الأخرى للاعتراف بها كلغات وطنية ما يهدد المجتمع الجزائري ويعرضه للانقسام والمعاناة من أزمة الأقليات وهوية وطنية. أما التعديل الثاني اقر بتاريخ 2008/11/05 يعتبر معدل ومتمم لدستور 2002 تضمن توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وبموجبه تلغى ازدواجية السلطة التنفيذية لصالح رئيس الجمهورية، فتح العهودات الرئاسية حيث لم تعد ذات مدة محددة بل أصبح التجديد لأكثر من عهدة، تغيير مصطلح رئيس الحكومة بالوزير الأول، تكريس الحقوق السياسية للمرأة وترقية حقها في الممارسة السياسية (نبيلة بودي، 2017).

2.2. التعديل الدستوري 2016/2011:

بادر صانع القرار في الجزائر لتبني إصلاحات سياسية سنة 2011 في ظل توتر الوضع الإقليمي ما يصطلح عليه "ثورات الربيع العربي" وما نتج عنه من تغيير الأوضاع للأنظمة السياسية في المنطقة العربية. اقر رئيس الجمهورية "بوتفليقة" إصلاحات لتجنب أزمة المشروعية وإقرار الديمقراطية "ديمقراطية محدودة" للحفاظ على الوضع القائم حيث استطاع النظام السياسي احتواء المعارضة السياسية وإعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته (المراجع نفسه). طبقت الإصلاحات السياسية في الجزائر بشعار المقاربة التشاركية لإحداث تغييرات جذرية على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في خطاب ألقاه رئيس الجمهورية 2011/04/16 بتشكيله لهيئة برئاسة رئيس مجلس الامة "عبد القادر بن صالح" لإدارة الحوار مع مختلف الفواعل والقوى السياسية.

تضمن دستور 2011 إلغاء حالة الطوارئ بأمر 01/11 بتاريخ 2011/02/23 المعلن عنها بتاريخ 1992/02/09 كخيار استراتيجي لتكريس المكاسب الديمقراطية ومنح القوى الاجتماعية حرية المشاركة في الشأن العام (عمر طيب بوجلال، 2016)، تأطير العملية الانتخابية بإصدار قانون الانتخابات 01/12، إصدار قانون الأحزاب السياسية 04/12، قانون تنافي العهدة البرلمانية 01/12 الخاص بضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية كضمان لاستقلالية المؤسسة التشريعية، قانون 03/12 الخاص بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة حيث بين كيفية تمثيلها ونسبة ترشحها في المجالس وقانون الولاية 07/12 وقانون البلدية 10/11 حيث يتم التركيز على قيم ومبادئ الديمقراطية التشاركية. إضافة لقانون الإعلام الخاص بفتح المجال للمؤسسات الإعلامية المستقلة ما يدل على الانفتاح الإعلامي وحرية إنشاء القنوات الخاصة لضمان حرية التعبير (عبد الجبار جبار ومصطفى جزار، 2016).

مثل التعديل 2016 استيعاب للتطور ومنح المعارضة حرية النشاط السياسي، وتم التركيز فيه على غلق العهودات الرئاسية وذلك باقتراح إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط (م212) لمدة خمس سنوات، تكريس الامازيغية كلغة وطنية ورسمية، تكريس التداول الديمقراطي على السلطة واحترام مبادئ الدستور، تعزيز الحقوق والحريات، ضمان استقلالية السلطة القضائية، ضمان حرية التنوع الاقتصادي والاستثمار (نصر الدين باقي، 2016).

حافظت التعديلات الدستورية على التوازنات الداخلية لمختلف القوى والنخب السياسية وذلك لأنها تلبى مطالب المجتمع بدافع اجتماعي أو اقتصادي. مثلت التعديلات الدستورية مرحلة من المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري بالاعتماد على المبادرة الذاتية للسلطة السياسية ولذا تعتبر تعديلات طارئة وجزئية أبرزت وجود صراع بين مختلف الفواعل والقوى السياسية وتضمنت إرضاء المعارضة وتهديتها أو احتواء أزمات واحتجاجات لامتناس الغضب الشعبي والحفاظ على النظام القائم. يمكن الجزم أن أهداف التعديلات الدستورية كانت سياسية بالدرجة الأولى حيث أهمل المشرع الجزائري مبدأ التداول السلمي على السلطة وركز على تجنب الصراعات الداخلية واحتواء الأزمات.

II. التغيرات الاقتصادية في الجزائر منذ 1999:

اعتمدت الجزائر النهج الاشتراكي اقتصاديا غير ان واضعي السياسات التنموية اقتصاديا اعتمدوا على قطاع واحد لتحقيق النمو الاقتصادي ما جعل الاقتصاد الوطني ريعي لاعتماده على صادرات المحروقات، واقفيا أثبتت السياسات فشلها بسبب ضعف البنية التحتية اقتصاديا، تفشي البطالة، ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، رفع الدعم عن المواد الأولية، ارتباط الاقتصاد الوطني بتقلبات اسعار المحروقات فالأزمات النفطية الخارجية تؤثر على الاقتصاد لذا لجأت الدولة للقروض الخارجية لتمويل المشاريع الداخلية ما جعلها تعاني من مديونية خارجية رغم التدابير والسياسات المنتهجة لتحقيق نمو اقتصادي.

1. مؤهلات الاقتصاد الجزائري:

رغم ان الاقتصاد الوطني ريعي الا انه يزخر بثروات طبيعية وبشرية تؤهله للاندماج في الاقتصاد العالمي اذا ما تم استغلالها وتوظيفها عقلا. سنركز على واقع الاقتصاد الوطني لدراسة خلفياته والتركيز على استراتيجيات التغيير كعوامل لتأهيله.

1.1. واقع الاقتصاد الجزائري :

ان معاناة الجزائر من صعوبات اقتصادية واجتماعية دفعها لتبني نموذج جديد للتنمية كحتمية فرضتها الظروف الداخلية والخارجية بالانتقال من النظام الاشتراكي لنظام اقتصاد السوق (سليم السعدوي، 2008) بمنح المبادرات والحريات للمؤسسات للتكيف مع التطورات ومتطلبات الاقتصاد العالمي بغية تحقيق نمو واندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه شكلت البرامج الاقتصادية رهان للدولة لمعالجة مخلفات الأزمات والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالحفاظ على مكتسبات التعديل الهيكلي واستغلالها لتحقيق اقتصاد قوي أساسه توجهات اقتصادية جديدة لتأهيل الاقتصاد الجزائري وتسهيل اندماجه في الاقتصاد الدولي.

لجأت الجزائر لتبني سياسات تنموية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها ما فرض عليها انتهاج اصلاحات في ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لبعث النمو الاقتصادي،



حققت البرامج بعض من اهدافها كتحسن معدل النمو الاقتصادي، انخفاض مستوى التضخم و نسبة الدين الخارجي، زيادة احتياطي الصرف ونمو الناتج المحلي خارج المحروقات والمقدر بنسبة 5%.

رغم ذلك فان البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر بدعم الهيئات المالية الدولية اثبتت ضعفها وقصورها لان تحسن الأوضاع الاقتصادية نتج عن ارتفاع أسعار النفط ولم ينعكس على الأوضاع الاجتماعية(بلال، 2013/2012) مما جعل المجتمع الجزائري يتخبط في حرمان اجتماعي بسبب مشاكل البطالة، الصحة، التعليم وتدني مستوى نسبة الأمية. يتطلب التحول لاقتصاد السوق تضافر عوامل مختلفة كتغيير السلوك الاقتصادي للأفراد، عدم الاقتصار على سن القوانين والبرامج، فوجود سياسة تشغيل مستدامة تؤدي لحركة في سوق العمل والتقليل من الآفات الاجتماعية.

تهدف الإصلاحات المطبقة لمعالجة مسار التنمية المتعثر إلا أن بعض الأطراف تسعى للحفاظ على الوضع القائم لخدمة مصالحها رغم ما تضمنته البرامج التنموية من تعبئة للموارد المادية والبشرية لبلوغ الأهداف واقعا يلاحظ استنزاف الثروات الطبيعية اعتمادا على قطاع المحروقات كقطاع واحد للاقتصاد الوطني وعدم تنويع مصادر الدخل الوطني (Chaib Baghdâd, 2009) ما يدعو له خبراء الاقتصاد للتخلص من التبعية الاقتصادية لأسعار النفط.

يلاحظ واقعا إن الإصلاحات الاقتصادية عملية موضوعية فرضتها التحولات الاقتصادية رغم ضعف تطبيق البرامج الاقتصادية في الجزائر و عدم توفير المناخ المناسب ما انعكس على عدم معالجة الأوضاع الاجتماعية، وعليه يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر شكلت رهان لخروجها من أزمتها الاقتصادية التي مثلت مرحلة أعاققت انتقالها لاقتصاد السوق.

2.1. استراتيجيات التغيير الاقتصادي في الجزائر:

لقد تميز الوضع الاقتصادي لجزائر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بمجموعة من السياسات الاقتصادية لتضمن برنامج الرئيس "بوتفليقة" استراتيجيات تنموية لتحقيق نمو اقتصادي من خلال أربع برامج اقتصادية طوال فترة حكمه 2019/1999، سنتعرض لهذه البرامج بالتفصيل لنبين مضمونها ونتائجها واقعا باعتبارها تحديا تطبيقي للواقع الاقتصادي.

يلاحظ أن السياسات الاقتصادية المنتهجة تعتبر امتدادا لسياسة المخططات التنموية حيث اعتمد الرئيس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 وخصص له مبلغ 7 مليار دولار أمريكي بهدف دفع حركية المشاريع المعطلة، اعادة بناء الهياكل القاعدية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم الحجار الزراعي، الاهتمام بمجال الاشغال العمومية والتخلص من المديونية الخارجية. رافق البرنامج مجموعة من السياسات لخلق مناخ مناسب لأليات اقتصاد السوق بفتح المجال للاستثمارات الاجنبية بإصدار قانون 03/01 المتعلق بتنظيم الاستثمارات واستحداث هياكل للاستثمارات كالوكالة الوطنية للاستثمار، عصنة ادارة الضرائب واصلاح المنظومة البنكية. بالموازاة مع التطورات الدولية وارتفاع اسعار المحروقات ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في امتصاص البطالة استنادا لخلق مناصب شغل دائمة قدرت بنسبة 63% ومناصب مؤقتة قدرت ب 37% نتيجة لوتيرة إنجاز المشاريع وانخفاض



حجم المديونية من 22.70%، 21.82% و 17.19% لسنوات 2001، 2004 و 2005 على التوالي وانعكس ذلك على انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي من 22.3% سنة 2001 إلى 11.6% لسنة 2005.

أدى تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر نتيجة ارتفاع عائدات النفط باعتبار الناتج الخام للجزائر مرتبط بتقلبات سوق المحروقات لاتخاذ السلطات الجزائرية قرار تسديد ديونها الخارجية مسبقا بداية من 2004 حيث بلغت قيمة المديونية الخارجية سنة 2003 ما يقارب 23.4 مليار دولار وبفضل هذا القرار استطاعت الجزائر تسديد 3.3 مليار دولار مسبقا ما ترتب عنه انخفاض لنسبة الدين الخارجي من 34% لسنة 2003 لأقل من 4.5% لسنة 2006 وأدى ذلك لانخفاض معدل خدمة الدين الخارجي لما يعادل 4.16% سنة 2006.

في إطار تطبيق السياسات التنموية ولتكريس الانفتاح الاقتصادي طبق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005 وخصص له مبلغ 60 مليار دولار أمريكي لاستكمال المشاريع التنموية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (بومدين بكريتي، 2018/2017). هدفه إعادة التوازن الإقليمي لمناطق الجنوب والهضاب العليا، عصنة الهياكل القاعدية، تحسين مناخ الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة له، السهر على جلب المستثمرين في إطار الشراكة الأجنبية، تحسين معيشة السكان، عصنة البنية التحتية بتطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية لتنمية الخدمات العمومية والمنظومة المالية بتطوير مؤسسات القطاع المالي والبورصة، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي نتيجة لعرقلة تطوير الاستثمارات وتعرض المؤسسات العامة والخاصة للخطر وعدم احترامه لقواعد القانون والشفافية وتطوير تكنولوجيا الاتصالات.

اهتمت الحكومة الجزائرية بالبنية التحتية فركزت على إقامة وتطوير المشاريع التحتية الكبرى كإقامة مشروع خطوط القطر الكهربائي "Tram way" في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران وسيدي بلعباس.... الخ، كما رصدت ميزانية بتكلفة أولية قدرت بمبلغ 6 مليار دولار أمريكي لانطلاق مشروع الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1213 كلم ابتداء من سنة 2006 والاهتمام بمجال السياحة واستغلال قدراتها حيث بلغت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سنة 2011 حوالي 4% ويتوقع أن يصل 7% بحلول 2022، كما تبنت الجزائر مخطط توجيهي للتهيئة السياحية بحلول 2025 (عمر حوتية، 2019) في إطار التنمية السياحية المستدامة وتتجلى أهدافه بجعل السياحة احد محركات النمو الاقتصادي ومساهمتها في الناتج المحلي الخام وخلق مناصب للعمل.

تمثلت أهم نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي في الإحصائيات التالية انخفاض نسبة المديونية ل 5 مليار دولار (2006) بعد إن كانت تعادل 21.4 مليار دولار (2004) لتتخف لنسبة 2.40 مليار دولار (2007)، أما فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية فقدرت ب 1196 مليون دولار (2001) وحوالي 1795 مليون دولار (2006) وقدر معدل النمو الاقتصادي 5.2% (2004) وانخفض ليقدر بنسبة 2% (2006)



و3.1%(2007) كما شهدت أسعار البترول استقرارا بارتفاعها ما انعكس على فائض الإنتاج الخام بالجزائر وتراجع معدل البطالة لنسبة 10.17%(2009) وانخفض لما يقارب 10%(2010).

أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 يعرف ببرنامج دعم الاستثمار العمومي، خصص له 286 مليار دولار أمريكي، تتمحور أهدافه في استكمال المشاريع الكبرى المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق وإنجاز مشاريع البنية التحتية إضافة لإطلاق مشاريع جديدة، التركيز على التنمية البشرية من خلال برامج الاستثمار العمومي، تطوير المنشأة القاعدية وتحسين القطاع العمومي، تطوير اقتصاد المعرفة بدعم البحث العلمي لأجل تعميم استغلال الإعلام الآلي في مجال التعليم، تشجيع خلق مناصب عمل بهدف القضاء على البطالة. كما نجد مساهمة بعض القطاعات غير نفطية في الناتج المحلي الخام للجزائر لسنوات 2014/2010، ما سنبيته في الجدول التالي

الجدول رقم 01: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعة %	5	13.08	13.80	14.40	15.80	11.3
الفلاحة %	8.4	8.1	8.8	9.8	10.6	9.80
الخدمات %	/	/	/	/	/	46.05

المصدر: سمية بصالح، إشكالية التنوع الاقتصادي في الدول الربعية "دراسة قياسية لعينة من الدول خلال فترة 2015/1995، اطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص.139.
يتضح من الجدول المبين أعلاه أن قطاع الخدمات ساهم بنسبة 46.05% للسنوات 2014/2010، كما ساهم قطاع الصناعة والفلاحة في تحسين مستوى الناتج المحلي خارج مجال المحروقات وعليه فإن الناتج المحلي خارج مجال المحروقات سجل ارتفاعا قدر ب 1.12%.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية بالتنمية البشرية من خلال تحديد ميزانية بلغت 49.59% ما يدل على الاهتمام بالمجتمع لتحسين مستوى التعليم، الصحة.....، كما بلغت قيمة النفقات على المنشأة الأساسية 31.59% بهدف تحقيق بنية تحتية قوية للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وفك العزلة عن المناطق الريفية. يلاحظ أن قيمة ميزانية الخدمة العمومية بلغت 8.16% لتحسين مستوى الخدمات الأساسية أما التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.6% للنهوض بالاقتصاد إضافة للاهتمام بالبحث العلمي من حيث تطويره وتعميمه بتخصيص ميزانية قدرت ب 1.22% لمواكبة استخدام التكنولوجيا دوليا.

في إطار ما خصص للبرنامج بلغ معدل النمو الاقتصادي 3% في حين سجل تراجع نسبة البطالة 9.8% وتراجع نسبة الديون الخارجية ل 3.39 مليار دولار وارتفاع نسبة احتياطي العملة الصعبة لما يعادل 190.66 مليار دولار لسنة 2013 رغم أن الفترة عرفت انخفاض لأسعار البترول من 75 دولار أمريكي لتتراوح ما بين 58 لغاية 65/62 دولار أمريكي للبرميل الواحد لسنوات 2011، 2013، 2014 على التوالي بسبب استخدام الوقود



الأحفوري لتنمية مشاريع الدول المتقدمة، كما انعكس الانخفاض على معدل النمو الاقتصادي العالمي من 3.1% إلى 2.9% لسنتي 2012 و 2013 غير أن النمو الاقتصادي للدول النامية بلغ 3.6% سنة 2013 (عبد المطلب عبد الحميد، 2015).

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بنتائج متوسطة لاعتبارات ظرفية نتيجة وجود توازن داخلي وخارجي، إلا أنه لم يتم خلق شروط لإقلاع الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة اقتصاديا.

2. مسار النمو الاقتصادي في الجزائر:

أقرت السلطات السياسية برامج التنمية لتحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر سنوضحها على الشكل التالي من خلال

1.2. واقع الانعاش الاقتصادي في الجزائر:

تجسدت البرامج التنموية فترة "بوتفليقة" في تطبيق برنامج النمو الجديد 2019/2015 بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني باستغلال تحسن المؤشرات الاقتصادية حيث بلغ احتياطي الصرف 300 مليار دولار أمريكي (2013) كما تمت الاستفادة من نتائج البرامج المطبقة سابقا. استفادت الجزائر بالتخلص من مديونييتها لخلق ودعم برامج تنموية جديدة.

خصصت الحكومة للبرنامج مبلغ 262 مليار دولار، وتمحورت أهدافه (وسام بوقجانوشراف عقون، 2018) في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق اندماجه في الاقتصاد العالمي، تحقيق نمو خارج مجال المحروقات لتنويع الاقتصاد، تطوير وعصرنة قطاعي السياحة والفلاحة، ترقية قطاع الخدمات العمومية بالتركيز على برامج السكن بتوفير صيغ مختلفة للبناء والإسكان، محاربة البيروقراطية والآفات الاجتماعية كالفساد، الجريمة المنظمة والهجرة خاصة هجرة الأدمغة، ترسيخ الديمقراطية التشاركية، تشجيع الاستثمار بتوفير بيئة مناسبة للمساهمة في تنويع الاقتصاد وضمان جودة ومنافسة المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية، عصرنة الإدارة لمواكبة الإطار التنظيمي والتشريعي للتطورات الداخلية كإقرار نصوص تشريعية لعصرنة المنظومة المالية والمصرفية ومنظومة الدفع والقطاع الصناعي، تهئية البنية التحتية كالمنشآت القاعدية وعصرنة شبكة السكك الحديدية والطرق، تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية والاهتمام بالاقتصاد الأخضر كمحور لتحقيق التنمية ومساهمة الأخير في تنويع الاقتصاد وخلق مناصب العمل لامتصاص البطالة.

لتحقيق تنمية اقتصادية أقرت استراتيجية 2025 بخصوص قطاع الاشغال العمومية بهدف التحكم في الدراسات، النوعية، الانجاز، التحكم والصيانة والتكاليف لتحسين نوعية الخدمة عبر ثلاث مراحل اخرها 2025/2015 لاستكمال المشاريع المنطلقة سابقا وتكريس التسيير العصري للمنشآت القاعدية. أقر برنامج النمو الجديد إستراتيجية اقتصادية على المدى المتوسط "2030/2020" بتحويل بنية الاقتصاد الجزائري 2030 لتهيئة البنية التحتية وعصرنتها، تحقيق معدل نمو خارج مجال المحروقات بنسبة 6.5% ومضاعفة الناتج المحلي الخام بنسبة 2.3% ورفع مساهمة نسبة الصناعة التحويلية ل10% سنة 2013 إلا إن النسبة تراجعت سنة 2015



ل5.3%. السعي لتحقيق امن غذائي بعصرنة قطاع الفلاحة، ترشيد استهلاك الطاقة داخليا بنسبة 3% بحلول 2030 حيث بلغ استهلاكها 2015 حوالي 6% وعموما فان النمو الاقتصادي للجزائر يتحقق بالعمل على تنويع الصادرات الخارجية خارج مجال المحروقات ما يؤكد الخبراء الاقتصاديون وأثبتته التجارب الدولية.

2.2. الأوضاع الاقتصادية في الجزائر:

يهدد الاقتصاد الوطني ازمات تشكل تحدي للسلطات الوطنية لمكافحتها والحد من استفحالها في المجتمع كالإرهاب، الفساد، البيروقراطية، المحاباة....، الا ان الفساد استمر بعد استقرار الوضع الامني والسياسي وتحسن الوضع الاقتصادي اثر ارتفاع سعر البترول كما جاء في احد تصريحات رئيس الجمهورية "بوتفليقة" ان المحاباة والبيروقراطية واكثر منهما الرشوة والفساد افات خبيثة يعاني منها مجتمعنا.... تمس العدل والكرامة...." (عبد العالي حاجة، 2013/2012)، مس الفساد قطاع حساس في الجزائر "قطاع المحروقات" كقضية "سوناطراك" اي الشركة الجزائرية للمحروقات وتعرف بقضايا سوناطراك 1، 2، 3، 4، فجرت القضية في 2010 بعد تكبد الخزينة العمومية والشركة خسائر قدرت بـ 250 مليون دولار بعد التلاعب بقانون الصفقات العمومية ومنح امتيازات غير مبررة (Jérôme Michon, 2009) وبرز المتهمين في القضية "شكيب خليل" الذي تم تنحيته من وزارة الطاقة، لكن بعد التحقيقات عاد هذا الأخير للجزائر واسقطت التهم المنسوبة اليه ولم يتابع قضائيا. اضافة لقضية الخليفة او امبراطورية السراب التي توصف بفضيحة القرن في المجتمع الجزائري حيث اتهم فيها عدة مسؤولين كبار في الدولة. كما نجد قضية الطريق السيار شرق غرب الذي انطلقت اشغاله من 2006 لغاية 2015 على مسافة قدرت بـ 1216 كلم وقدرت تكلفته المبدئية 9 مليار دولار في حين قدرت التكلفة النهائية 12 مليار دولار (محمد بوطوبة، 2016/2015)، غير ان عيوب عديدة برزت في المشروع كغياب محطات ومراكز الدفع وتدهور ارضية الطريق ما يدل على الغش وعدم وجود متابعة قانونية لمنفذي المشروع رغم المشاكل التي يعاني منها.

III. تحديات الجزائر السياسية و الاقتصادية:

ان تحليلنا للوضع السياسي في الجزائر يحتم علينا تفسير احداث 2019/02/22 ما يعرف "حراك الكرامة" والتي شكلت تحدي للنظام السياسي الجزائري.

1. التحديات الداخلية:

ان تأجج الأوضاع السياسية داخليا بدا بإعلان ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة والتي عارضها المجتمع المدني بداعي تدهور وضعه الصحي بتنظيم مظاهرات سلمية منذ 2019/02/22 للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية وتغيير النظام السياسي بكفاءات شبانية تحقيقا لمبدأ التداول السلمي على السلطة. ساهمت وسائل الاعلام الالكترونية "الفضاء الازرق" في احتضان الشعب الجزائري للمظاهرات وتنظيم الصفوف واقتصر دور الصحافة المكتوبة ووسائل الاعلام على تحليل الوضع السياسي، رغم ممارسة الضغط من طرف السلطة السياسية استمرت الاحتجاجات عبر أرجاء الوطن ولهذا سعى النظام السياسي لاحتوائها بتفرقة المتظاهرين واعتقال



بعض السياسيين على غرار "علي بلحاج". أما الهيئات الرسمية كالمجلس الدستوري أصرت على إعادة النظر في شروط الانتخابات ووضع معايير جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية كفرض الجنسية الجزائرية للمترشح وزوجه، التسريح بالملكات العقارية والمالية للمترشح....، أما رؤساء الأحزاب السياسية فحذروا من انفلات الوضع الأمني والمعاناة من حالة اللا-استقرار واللا-أمن جراء المظاهرات كتصريح "عبد المجيد سيدي السعيد" والوزير الأول آنذاك "أحمد أويحيى". لاحتواء الأزمة دعا بوتفليقة لندوة وطنية توافقية مع تسيره للمرحلة الانتقالية مابين 2019/04/28 لغاية 2019/12/30 لإقرار انتخابات رئاسية بالموازاة مع إقرار تعديل دستوري، غير أن المجتمع أصر على تقديمه لاستقالته. في ظل توتر الأوضاع السياسية صرح نائب وزير الدفاع الوطني "أحمد قايد صالح" 2019/03/27 بضرورة تفعيل المادة 102 من الدستور بسبب عجز الرئيس لأداء مهامه نظرا لتدهور وضعه الصحي وتسيير المرحلة الانتقالية بكفاءة وعقلانية تجنباً لأي تدخل أجنبي، وضرورة اعلان المجلس الدستوري عن شغور منصب رئاسة الدولة. بعد ضغوط المجتمع المدني قدم الرئيس استقالته لرئيس المجلس الدستوري ليعلن الأخير عن تنظيم انتخابات رئاسية وتشكيل لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات برئاسة "محمد شرقي" لضمان شفافيتهما ونزاهتها.

1.1. الانتخابات الرئاسية:

ترشح للانتخابات الرئاسيات ليوم 2019/12/12 خمسة مترشحين من بينهم "عبد المجيد تبون كمرشح حر، علي بن فليس مرشح حزب طلائع الحريات، عز الدين ميهوبي مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي "R.N.D"، عبد القادر بن قرينة مرشح حركة البناء الوطني وعبد العزيز بلعيد مرشح جبهة المستقبل "بعد استيفاؤهم للشروط القانونية. تنافس المترشحون في اوضاع سياسية سادها الغموض وحملة انتخابية بوسائل تقليدية وتكنولوجية بتأثير وسائل التكنولوجيا والاتصال خاصة شبكة التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" لشرح برامج المترشحين لأفراد المجتمع الجزائري.

ان المتتبع للانتخابات 2019 لاحظ وجود عزوف سياسي بتراجع نسبة المشاركة في معظم الولايات خاصة منطقة القبائل، افرزت الانتخابات الرئاسية فوز "عبد المجيد تبون" ليتولى السلطة السياسية بتاريخ 2019/12/19 واعتبر نجاح الانتخابات فوز للحراك. بين "تبون" في خطابه للامة الخطوط العريضة لبرنامجها وبدا بسحب مصطلح "الفخامة" من رئيس الجمهورية كما تواعد بتعديل الدستور ومحاربة الفساد.

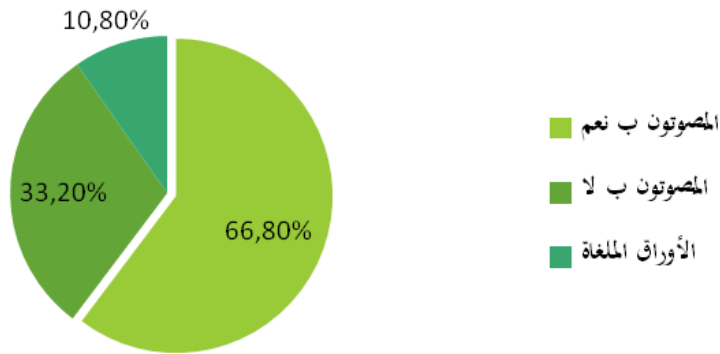
تجسدت افكار الرئيس في برنامج الوزير الأول للحكومة "صبري بوقادوم" بمصادقة مجلس الأمة 2020/02/16 والمتضمن شقين سياسي واقتصادي اما الاول فاقترح اعتماد نمط حكم جديد يتصف بالشفافية والصرامة من خلال تأهيل مؤسسات الدولة وترسيخ القيم الاخلاقية، تعزيز الديمقراطية التشاركية، المراهنة على نشاط السياسة الخارجية، ضمان استقلالية وعصريّة العدالة ومكافحة الفساد، إصلاح المنظومة التشريعية فيما يتعلق بنظام الانتخابات، الاهتمام بالتنمية البشرية والسياسية والاجتماعية، تعزيز الأمن والدفاع الوطني والاعتراف للمؤسسة العسكرية بدورها للحفاظ على الامن والدفاع عن الوطن. اما فيما يخص الشق الثاني فتواعد بتجديد المقاربة الاقتصادية وذلك بمحاربة البيروقراطية والمحسوبية، العمل على اصلاح المنظومة المالية وعصرنتها ببعث الاقتصاد

الوطني والسعي لتحقيق الامن والاكتفاء الغذائي والاهتمام بالسياحة خاصة الداخلية ورفع التحدي لتنويع الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2.1. التعديل الدستوري 2020:

لتجسيد برنامج الرئيس دعى لتعديل الدستور حيث قام بتعيين لجنة خبراء في القانون لإعداد مسودة الدستور الجديد لتعرض على الهيئة التشريعية "البرلمان" ثم الاستفتاء الدستوري، كما تواعد بإجراء انتخابات تشريعية ومحلية قبل نهاية 2020. فيما يتعلق بالتعديل الدستوري فقد عرض على الاستفتاء 2020/11/01 وبلغت نسبة التصويت النهائية 23.03% منها نسبة 60.08% (نعم) اما نسبة المصوتين ب"لا" فبلغت 23.20% كما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نسب المشاركة في الاستفتاء على دستور 2020



المصدر: <https://www.constitution2020.dz>

بلغت نسبة إجمالي المشاركة في الاستفتاء 24.475.310 نسمة اي 23.03%، المصوتون بنعم 3.355.518 اي 66.80% اما المصوتون بلا فبلغت نسبتهم 1.667.867 اي 33.20% وألغيت أوراق 612.787 أي 10.87% حسب ما صرح به رئيس لجنة مراقبة الانتخابات "شرفي". رغم الإحصائيات المقدمة إلا انه يمكننا ملاحظة وجود عزوف سياسي لمشاركة افراد المجتمع الجزائري على الاستفتاء. و تضمن التعديل الدستوري 2020 سبعة محاور كالأتي:

- تعلق المحور الأول بتحديد العهودات الرئاسية بعهدتين متتاليتين "غلق العهودات الرئاسية"، إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية، إلغاء الثلث الرئاسي من تشكيل مجلس الامة لتعزيز سلطات الرئيس.
- تحديد فترة النائب البرلماني بفترتين فقط وامكانية التصويت في البرلمان بحضور اغلبية اعضائه.
- تضمن اضافة بعض الحقوق والحريات كحرية الاتصالات الشخصية، ممارسة العبادة، التعويض عن الحبس والتوقيف، حرية التظاهر، حرية الصحافة ومنع الرقابة عليها.



● تحويل المجلس الدستوري لمحكمة دستورية مع تعديل تشكيلها ليعين رئيس الجمهورية اربعة اعضاء، يعين رئيس المجلس الشعبي الوطني عضوين من غير نوابه، كما يعين رئيس مجلس الامة عضوين من غير نوابه بشرط عدم الانتماء الحزبي للأعضاء المعينين وانتخاب أربعة قضاة مع ابعاد وزير العدل ونائبه من تشكيلة المجلس الاعلى للقضاة، تختص المحكمة بالنظر في خلافات السلطات الدستورية بإخطار منها ورقابة القرارات المتخذة اثناء الحالة الاستثنائية.

● اقرار حالة الحصار بثلاثون يوما (30) مع امكانية تجديدها اما مدة الحالة الاستثنائية فحددت بستون يوما (60) بموافقة البرلمان.

● إلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها وتقديم الوثائق اللازمة للبرلمان.

● السماح لقوات الجيش الجزائري للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

بصفة عامة سمح التعديل الدستوري لأول مرة للقوات الجزائرية بتخطي مجال الدفاع والحفاظ على الامن لتجاوز الحدود في عمليات السلام الدولي اضافة للتعديلات المذكورة اعلاه.

3.1. الأوضاع الاقتصادية:

واجهت الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية تحديات اعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي نتيجة لمواجهة الدول لتوترات تجارية واضطرابات للأسواق المالية، ارتفاع لنسبة المديونية بسبب المنافسة الداخلية والخارجية للدول المتقدمة، التهديدات الخارجية، وبصفة عامة فتدهور الأوضاع الاقتصادية يبرز من خلال تدهور المؤشرات الاقتصادية كإنخفاض معدل النمو العالمي اقتصاديا حيث تراوح ما بين 3.3% و 2.9% (2019) وانعكس على تراجع معدل نمو الدول المتقدمة من 2.3% إلى 1.8% لسنتي 2018 و 2019 على التوالي، كما سجلت الدول النامية تراجع لمعدل نموها من 4.5% إلى 4.4% لسنتي 2018 و 2019. أما بخصوص الدول العربية فارتفع معدل نموها 0.7%، 2.5%، 3% لسنوات 2017، 2018 و 2019 أما معدل التضخم فبلغ 13.4% لسنتي 2018 و 2019 ويتوقع ان يبلغ في 2020 حوالي 9.3%. يتضح من هذه المؤشرات أن الدول العربية النفطية استقر معدل نموها بسبب استقرار أسعار النفط لان اقتصادها يتعلق بتقلبات أسعار النفط، أما الدول غير النفطية فتستند لتقلبات أسعار الصرف باعتبار الدولار الأمريكي عملة معتمدة لصادراتها الى جانب سلة عملات أخرى، تحاول الدول المتقدمة توحيد سياساتها الاقتصادية لمواجهة مختلف التحديات وتحقيق تنمية مستدامة اعتمادا على الطاقات المتجددة البديلة وترشيد الاستهلاك.

رغم أهمية الجهود المبذولة الا أن الاقتصاد الوطني مازال ريعي في ظل غياب إستراتيجية وطنية اقتصاديا للإقلاع بالتنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد اعتمادا على الامكانيات الداخلية.

تزامنت فترة تولى "تبون" السلطة السياسية بحرب جراثومية هددت دول العالم بانتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" وأوئل 2020 ليهدد امن العالم وذلك لسرعة انتشاره وعدم توفر مضاد حيوي للفيروس رغم التطور العلمي والتكنولوجي لذا فان عالمية التهديد تقتضي تكاثف الجهود دوليا. ان تفشي انتشار الفيروس اثر على



الاقتصاد العالمي والمحلي بانخفاض اسعار البترول لما يعادل 23 دولار للبرميل بسبب ضعف الانتاج والاستثمار ما اصبح يهدد السياسات الحكومية للدول خاصة الدول الريعانية، يتوقع خبراء الاقتصاد انخفاض النمو العالمي على المدى المتوسط ما يؤثر على النمو الداخلي للدول خاصة الاقتصاد الصيني كأحد محركات الاقتصاد العالمي من حيث الانتاج والاستهلاك.

2. التحديات الخارجية:

1.2. الوضع الإقليمي:

تتميز الأوضاع الإقليمية بعدم الاستقرار الأمني بداية بالنزاع المغربي الصحراوي حيث ثبتت عجز الأمم المتحدة رغم جهود واقتراحات مبعوثيها وكذا فشل الاتحاد الأفريقي لحل النزاع ما أدى لنشوب حرب أهلية بين الطرفين رغم الجهود المبذولة.

تاريخيا ان تقسيم اقليم الصحراء الغربية كان بتوقيع اتفاقية سرية في اسبانيا بين المغرب وموريطانيا 1976/02/26 رغم اعتراف لجنة الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره (مفتاح السالك، 2005). ان الصحراء الغربية تزرع بثروات طبيعية حيث يقدر احتياطيها العالمي للفوسفات 70%، اضافة لليورانيوم، الغاز الطبيعي، ثروة سمكية (محمد عصمت بكر، 2010). تستند المغرب لأحققتها في اقليم الصحراء الغربية لحجة تاريخية بمبايعة الاهالي للملك المغربي، الاتفاق المغربي الفرنسي "معاهدة لالا مغنية 1845" (صلاح الدين حافظ، 1991)، الا ان الأمم المتحدة تؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره رغم ذلك يتمسك المغرب بإقليم الصحراء الغربية وإمكانية منحها حكما ذاتيا موسعا في ظل سيادتها بينما تطالب البوليساريو كممثل عن الصحراء الغربية بالانفصال والاستقلال وتطبيق القانون الدولي لتحرير الصحراء.

ان فشل أطراف النزاع للوصول لحل سلمي أدى بدخولهما في حرب ما يعني توتر الوضع الإقليمي "خسائر بشرية، مادية ومعنوية" ويؤدي ذلك لعدم الاستقرار الأمني وإمكانية انتقال القضية الصحراوية من الفصل السادس للفصل السابع بضرورة التدخل العسكري لحفظ الأمن والسلم الدولي ما يعتبر تهديد لدول الجوار منها تحديد الأمن الجزائري.

ان قضية الصحراء الغربية تمثل للمغرب قضية وجود وليس مسألة حدود وانعكاس لقيمها الاستراتيجية وملف لاحتلال الريادة الإقليمية خاصة بعد دعم ترسانتها العسكرية، يمكن الجزم ان فشل حل القضية يبرر اختلاف المصالح للقوى المتنازعة والأطراف الدولية. الا ان الحرب بين الطرفين تشكل تهديد مباشر لدول الجوار خاصة ان الدول تشهد هشاشة انظمتها السياسية ما يعرض الدول لتدخل أجنبي.

ولذا فان العقلانية في اتخاذ القرار وحل القضية بطرق دبلوماسية الحل الوحيد لأطراف النزاع لتفادي تداعيات الحرب رغم تمسك الطرف المغربي بمبادئه ورفض المقترحات الدولية وفي هذه الظروف لازال الطرف الصحراوي يعاني الاضطهاد، رغم هذا يبقى الرهان لتجاوز النزاع وحل الصراع.

إضافة لتوتر الأوضاع في كل من مالي، ليبيا وتونس كتداعيات لثورات الربيع العربي بسبب فقدان الانظمة السياسية لشرعيتها وهشاشتها، فالتحولات التي شهدتها المنطقة العربية ادت لتأزم الاوضاع الداخلية ما اصبح يهدد امنها وامن دول الجوار كالسهم الذي تعرض له الرئيس التونسي بخلق فوضى في المجتمع. كما تعتبر مالي عمق استراتيجي للجزائر وكذا اهمية الملف الليبي للحد من الاطماع الخارجية في دول الجوار ما يهدد الامن الجزائري ولذا على الجزائر مراجعة عقيدتها الامنية للتكيف مع الوضع الراهن وتجنب التدخلات العسكرية في المنطقة.

2.2. الوضع الدولي:

شهد المسرح الدولي انتخابات رئاسية امريكية اسفرت نتائجها عن فوز المترشح "جو بايدن" بنسبة 51.3% مقابل 46.1% لمنافسه "دونالد ترمب"، ان المتتبع للسياسة الامريكية يلاحظ اختلاف استراتيجياتها للتكيف مع الاوضاع الدولية، لذا فان السياسة الخارجية الامريكية تسعى للحفاظ على مناطق نفوذها وتأمين مصادر النفط لتقوية اقتصادها باعتبار النفط عصب الاقتصاد الدولي وتأمينه يمنح لأمريكا حرية الحركة والتحكم.

مواجهة تنافس القوى الصاعدة لكل من روسيا، الصين والاتحاد الاوربي على مناطق النفوذ اقتصاديا وسياسيا خاصة في ظل جائحة كورونا وتدهور الاقتصاد العالمي ما ترتب عنه ضعف للاقتصاديات الدول وجعلها تتنافس على الاسواق لتصدير لقاحات الجائحة، فالحرب الجرثومية القت بظلالها على دول العالم ما دفعها للتسابق لابتكر العلاج والتلقيح لخلق اسواق لمنوتجاتها.

رغم أن جل دول العالم عانت من جائحة كورونا الا أن الدول المتقدمة تخلق بؤرا للتوتر كالقرارات التي اتخذها "ترامب" بخصوص القضية الفلسطينية، دعم الارهاب... وتبقى الدول النامية تعاني تبعية ما يجعلها تراجع قراراتها للنهوض باقتصادها والتحكم في ثرواتها واستغلالها وتحقيق اكتفاء غذائي ذاتي لمواجهة الازمات العالمية.

الخاتمة:

يعتبر دستور 1989 أساس التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر حيث مثل قطيعة نوعية موضوعية وجذرية لبنية النظام الجزائري بتفاعل عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية، إلا أن التعديلات الدستورية المطبقة في الجزائر تميزت بمحدوديتها لإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة من طرف النظام السياسي لتكريس الديمقراطية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر للاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية. يرتبط نجاح التحولات بإحداث قطيعة مع القيم والممارسات التي تمس اللعبة السياسية ووضوح التصورات وإجراءات التنفيذ لصناع القرار مع مراعاة تحولات البيئة الإقليمية والدولية. لازال الاقتصاد الوطني يعاني أحادية القطاع مما يدفعنا لرفع التحدي لتحقيق تنويعه واندماجه في الاقتصاد العالمي رغم الإمكانيات والجهود المبذولة من طرف الخبراء في ظل غياب إستراتيجية واضحة بمشاركة الخبراء والمختصين. يمكننا الجزم بوجود علاقة طردية بين الاقتصاد والسياسة لان عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية ومختلف التهديدات يؤثر في الاقتصاد كما أن الأزمات الاقتصادية تهدد السياسات الحكومية للدول.



قائمة المراجع:

- بلال بوجمعة (2013)، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، شهادة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2013/2012)، ص.112.
- بومدين بكريتي (2018)، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970/2014 "دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2018/2017، ص.179.
- سليم السعداوي (2008)، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وفاقه"، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص.64.
- صلاح الدين حافظ (1991)، حرب البوليساريو (لبنان: دار الطباعة والنشر، ط.2)، ص.37.
- عبد الجبار جبار ومصطفى جزار (2016)، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة، مجلة أبحاث، د.ذ.د. النشر، جوان 2016، ص.26.
- عبد العالي حاحة (2013)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، شهادة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2013/2012)، ص.47.
- عبد المطلب عبد الحميد (2015)، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2015، ص.311.
- عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وفاق تطوره (جامعة أدرار: ت.د: 2019/12/29، سا: 15:30). في. www.platform.almanhal.com/liles/2/82867
- عمر طيب بوجلال (2016)، ادماج المقاربة التشاركية من خلال الاصلاحات السياسية، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2016، ص-ص. 136 – 137.
- عنصر العياشي (1999)، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع)، ص.10.
- فاروق ابو سراج الذهب طيفور (2006)، النظام السياسي الجزائري "دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، البرلماني والرئاسي، الفرص والبدائل"، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 02، جوان 2006، ص.27.
- فوزي اوصديق (2008)، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:02، ص.21.



- محمد بوطوبة (2016)، اشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الازمات والبحث عن الاصلاحات دراسة حالة الو.م.ا 2008 وحالة الجزائر 2014، شهادة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، 2016/2015)، ص.314.
- محمد عصمت بكر (2010)، الشعب الصحراوي "قضية كفاح" (سوريا: مركز الدراسات للنشر والتوزيع، 2010)، ص.12.
- مفتاح السالك (2005)، الاعلام في خدمة السلام، مجلة الأمل (د.ذكر بلد النشر، دار الامل للنشر والتوزيع)، ص.62.
- ناصر الدين طاهر (2017)، النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ص.114.
- نبيلة بودي، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، ع:8، 2017، ص.37.
- نصر الدين باقي (2016)، التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر 2016/1996، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع:01، جوان 2016، ص.193.
- وسام بوقحان و شراف عقون (2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001/2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد رقم 02، افريل 2018، ص.203.
- Baghdâd Chaib (2009), L'accord d'association algéro-européen ,Revue des sciences économiques et gestion (université de Setif, 2009,n:09),p:34.
- Ciment James (1997), Conflict and crisis in the post-cold war world, Algeria; the fundamentalist challenge ,New York, Factson file, p.3.
- Michon Jérôme (2009), Les marchés public en 100 questions (Paris : éditions le moniteur, 4^{eme} edition, 2009),p: 374